النهار
الجمعة ٨ كانون الأول ٢٠٠٠

اللجنة الأمنية - القضائية تباشر اليوم مسح أسماء الموقوفين في سوريا

تعقد اللجنة القضائية - الامنية التي كلفها مجلس الوزراء تسلم المعتقلين في سوريا وفرز الاوضاع القانونية لكل منهم، اول اجتماع لها الاولى والنصف بعد ظهر اليوم في مكتب النائب العام التمييزي عدنان عضوم في قصر العدل. واللجنة تضمه ومدير المخابرات في الجيش العميد ريمون عازار والمدير العام للامن العام اللواء الركن جميل السيد والمدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عبد الكريم ابرهيم، والغاية البحث في الية عمل اللجنة والتدقيق في الاستمارات ومراجعة الجداول التي تتضمن اسماء الموقوفين والمفقودين خلال الحرب وفرز الفئتين.

وذكرت مصادر اللجنة انها ستعرض خلال الاجتماع المعلومات التي توافرت لدى الاجهزة الامنية عن اسماء الموقوفين، وكذلك عن اسماء المفقودين، اضافة الى محاضر لدى قوى الامن الداخلي بالتحريات التي اجريت عن مصيرهم ونتائجها فضلاً عن جداول اسمية لدى الامن العام.

ونفت المصادر ذاتها ان تكون اللجنة قد تسلمت اسماء الذين سيتم اطلاقهم من سوريا، وقدرت ان يكون عددهم بين ٤٥ و٥٠ موقوفاً. ورجحت ان يكون العدد ٤٧. واضافت رداً على سؤال ان عملية اطلاق الموقوفين ستتم على دفعات، وعلى النحو الذي تمت فيه عملية اطلاق الدفعة الاخيرة من سوريا، وكان ضمنها الضابط المتقاعد كيتل الحايك.

وكان النائب العام التمييزي عدنان عضوم قد ارجأ سفره الى ايطاليا الذي كان مقرراً الاثنين مع وزير العدل سمير الجسر لتوقيع اتفاق في المجال القضائي، بغية الانصراف الى انهاء مهمة اللجنة.